الأمم المتحدة

A/74/492

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٠٦ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الثلاث والعشرين الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تتألف منها مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر؛ الاتحاد الروسي، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، البحرين، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، طاجيكستان، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، ليبيا، مصر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند؛ يشرّفني أن أحيل إليكم طيه الإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الأصدقاء، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) فالنتين **ريباكوف**

161019 151019 19-17708 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

الإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

نحن أعضاء مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، وزراء خارجية الاتحاد الروسي، دولة إريتريا، جمهورية إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية أوزبكستان، مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش الشعبية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جمهورية بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية سنغافورة، جمهورية طاجيكستان، جمهورية الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، دولة قطر، جمهورية قيرغيزستان، جمهورية كازاخستان، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية نيكاراغوا، جمهورية الهند، إذْ التقينا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في إطار الاجتماع الوزاري الخامس للمجموعة على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، في نيويورك،

١ - نعيد تأكيد أهمية مواصلة الجهود المتضافرة المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله باعتباره تحديا عالميا ومثيراً للقلق يتنافى مع كرامة الشخص البشري وقدره؛

٢ - نشير إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقيام بأمور منها القضاء على الاتجار بالأشخاص؛

٣ - نعيد تأكيد دعمنا لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ في قرارها ٢٩٣/٦٤، لأغراض منها تشجيع التصدي على نحو شامل ومنسق ومتسق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

٤ - ترحب باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في مقر الأمم المتحدة يومَي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي لاحظت فيه الدول الأعضاء مع القلق، في جملة أمور، إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل إجرامي، وبخاصة شبكة الإنترنت، كوسيلة جديدة لتيسير الاتجار بالأشخاص، وشددت على أهمية مكافحة استخدامها على هذا النحو مع الحرص على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، في امتثال لسائر الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي؛

٥ - نكرر تأكيد أهمية الشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا الاتجار بالبشر؛

٦ - ندعو إلى ضرورة تعزيز الشراكات مع المنسقين الوطنيين وغيرها من الآليات الوطنية المعنية بالاتجار بالأشخاص من أجل التصدي على نحو أفضل لهذه الجريمة الشنيعة وفق نهج متسق وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات القائمة على مختلف التجارب الوطنية؛

٧ - نعرب عن دعمنا للأنشطة التي يضطلع بها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يتألف من الكيانات الدولية الثلاثة والعشرين التي تعمل معاً بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية، وذلك لتيسير اتباع نهج كلي وشامل إزاء منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك حماية ضحايا الاتجار وتوفير الدعم لهم، ونكرر تأكيد الاستعداد لمواصلة التفاعل مع فريق التنسيق المشترك بشأن المسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر، وتشجيع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بذلك؛

٨ - نرحب بالمساهمات المقدَّمة من الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونشجع جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على تقديم المزيد من المساهمات للصندوق الاستئماني؛

٩ - نثني على المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة الجارية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا لمكافحة هذه الجريمة، وندعو إلى استمرار هذه المبادرات؛

١٠ - نقدِّر الجهود التي تبذلها مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر من أجل تعزيز التوعية بشأن الاتجار بالأشخاص، ومن خلال الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يُحتفل به كل سنة في ٣٠ تموز/يوليه، ونتفق على مواصلة عملنا على تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.